

اكتمال كافة الإجراءات الرسمية.. وبدء التشغيل مطلع 2015 تأسيس شركة البورصة العربية القابضة بـ 50 مليون دولار

كثبت - زينب العكري:

كشف مؤسس ورئيس مجلس إدارة «البورصة العربية المشتركة» سفر الحارثي عن اكتمال الإجراءات الرسمية لتأسيس البورصة ومقرها البحرين كشركة مساهمة بحرينية برأسمال 50 مليون دولار، لتطلق أعمالها التشغيلية رسمياً مطلع العام 2015.

ويأتي ذلك تنفيذاً لقرار قمة الرياض الاقتصادية في 22 يناير 2013 المبني على مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والتي رحب فيها باحتضان المملكة لمشروع القطاع الخاص المتمثل في مشروع البورصة العربية المشتركة، وستكون الحاضرة الرئيسية لمنظومة البورصات العربية المشتركة التي تعزز الشركة نشرها في الوطن العربي انطلاقاً من مملكة البحرين.

وقال الحارثي- خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن اكتمال إجراءات تأسيس البورصة- أن البورصة ستخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي باعتبار أنها تخضع لأنظمة الدولة التي ستحتضنها.

وأوضح الحارثي أن الحد الأدنى لإدراج الشركات سيكون 500 ألف دولار، في حين ستخضع إجراءات الحصول على التراخيص من قبل الجهات الرقابية.

وأضاف الحارثي في بيان صحفي: «نتقدم ببعظيم الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على رعاية جلالاته ودعمه المتواصل لهذا المشروع العربي الطموح».

وأوضح أن اكتمال إجراءات تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة ليس الخطوة النهائية بل هي الخطوة الأولى ضمن منظومة من الأذرع التي



سفر الحارثي (وسطاً) خلال مؤتمر صحافي للإعلان عن موعد إطلاق البورصة العربية المشتركة من البحرين - تصوير: محمد الملا

وستقدم منظومة البورصات العربية المشتركة بأذرعها تعالي خدمات نوعية ضمن 20 قطاعاً اقتصادياً متخصصاً، منها على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الإسكان، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والأمن الغذائي، قطاع الابتكارات والبحث العلمي، قطاع التكنولوجيا وصناعات النانو، قطاع الطاقة والبنية التحتية، قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، قطاع البناء والتطوير العقاري، قطاع الأوقاف والعمل الخيري.

ويعزز مؤسسي المشروع والقائمين عليه بأن يكون لهذا المشروع العربي المبرمج مرونة كافية تستوعب

تعزز الشركة الأم تأسيسها في الوطن العربي انطلاقاً من المركز الرئيس في البحرين.

وأبان أن منظومة البورصة العربية المشتركة تشمل عدة بورصات مستقلة ستغطي عملياتها كامل الوطن العربي خلال 3 مراحل زمنية، كما ستضم مركزاً للأبحاث وذلك لإعداد دراسات استرشادية تساند الحكومات العربية على وضع استراتيجيات تنمية تعزز الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في كل دولة عربية وتحولها إلى فرص استثمار حقيقية يتم إدراجها ضمن البورصات العربية المشتركة لجذب رأس المال اللازم لتطويرها.

طموحات القطاع الخاص والحكومات العربية من جهة وأن يحصد ثماره المواطن العربي أينما وجد من جهة أخرى.

كما حرص القائمون على المشروع أن تجد فيه الحكومات العربية خير داعم لترويج برامجها التنموية كالمدن الصناعية والاقتصادية، وأن يكون قناة لتيسير تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مشاريعها التنموية وتعزيز منافستها على استقطاب حصة من تدفق الاستثمارات العالمية.

من جانبه، نفى المستشار العام لشركة البورصة العربية المشتركة د. فوزي بهزاد وجود تعارض في العمل بين البورصة والبورصات العربية الحكومة، إذ سيوكل إليها مهام كثيرة لم تبتئها البورصات العربية الحكومية.

وأشار بهزاد إلى أن البورصة العربية المشتركة ستحتضن كل أنواع الشركات وستدار من قبل القطاع الخاص، في حين إن دور الحكومات سيتمثل في الإشراف والمراقبة. وأضاف: «مشروع البورصة العربية المشتركة هو

العشعر الذي أقره القادة العرب في قمة الرياض خلال يناير 2013 في سابقة تاريخية لجمع فيها القادة العرب على أن يقود القطاع الخاص مشروعا للتكامل الاقتصادي العربي ممثلاً في البورصة العربية المشتركة»، مبيّناً أن المبادرة الملكية باحتضان البحرين لمقر البورصة العربية المشتركة سيساهم في تعزيز مكانة البحرين كمركز مالي ضخم

وأشاد بهزاد بالجهود الكبيرة التي بذلها مؤسس هذا المشروع الطموح وفي مقدمتهم سفر الحارثي وأعضاء مجلس الإدارة وباتني الشركاء المؤسسين ممن سخروا وقتهم وجهدهم وأموالهم الخاصة لتحقيقه وسعوا إلى أن يصبح حقيقة قائمة كما نشهده اليوم.